



الأمم المتحدة

لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

تقرير عن الدورة التاسعة
(١٩-٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، ٢٠١٠

الملحق رقم ٢٤

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، ٢٠١٠

الملحق رقم ٢٤

لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

تقرير عن الدورة التاسعة

(١٩-٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام.

يتضمن هذا التقرير استنتاجات وتوصيات لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في دورتها التاسعة، المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وتتألف اللجنة، المنشأة بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٥/٢٠١، من ٢٤ خبيراً يعيّنون بصفتهم الشخصية لمدة أربع سنوات. وقد تناولت اللجنة البنود الموضوعية التالية: (أ) التحديات التي تواجهها الإدارة العامة والفرص المتاحة لها في سياق الأزمة المالية والاقتصادية؛ و (ب) استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة؛ و (ج) منظور الإدارة العامة بشأن تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

واستناداً إلى المناقشة التي جرت بشأن المواضيع المذكورة أعلاه، أوصت اللجنة المجلس بالنظر في مشروع قرار واعتماده.

[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠]

المحتويات

الصفحة	الفصل
١	الأول - مشروع قرار يوصي بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٥	الثاني - تنظيم الدورة
٥	ألف - مدة الدورة
٥	باء - الحضور
٦	جيم - جدول الأعمال
٦	دال - انتخاب أعضاء المكتب
٧	الثالث - موجز وقائع الدورة واستنتاجاتها
٧	ألف - موجز وقائع الدورة واستنتاجاتها
٧	باء - التحديات التي تواجهها الإدارة العامة والفرص المتاحة لها في سياق الأزمة المالية والاقتصادية
١٨	جيم - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة
٢٠	دال - منظور الإدارة العامة بشأن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي: تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
٢٣	هاء - الجلسة المعنية بالطرق الابتكارية لإثراء التعاون بين اللجنة والشعبة
٢٦	واو - برنامج العمل وجدول الأعمال المقترحان للدورة المقبلة للجنة الخبراء والاستعراض الأولي لمشروع تقرير اللجنة
٢٧	المرفق قائمة الوثائق

الفصل الأول

مشروع قرار يوصى بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي

توصي لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها التاسعة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراراته ٤٠/٢٠٠٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٦٠/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، و ٣/٢٠٠٥ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، و ٥٥/٢٠٠٥ المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، و ٤٧/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، و ٣٨/٢٠٠٧ المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، و ٣٢/٢٠٠٨ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨، و ١٨/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وجميعها يتعلق بالإدارة العامة والتنمية؛

وإذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦، و ٢١٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٧٧/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٣١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٥٥/٥٩ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٣٤/٦٠ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وجميعها يتعلق بالإدارة العامة والتنمية؛ وإلى القرارين ٢٠٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٨٧/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ المتعلقين بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

وإذ يحيط علماً بالدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة للدول الأعضاء من خلال تنمية القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية في القطاع العام، وتطوير الحكومة الإلكترونية/المتنقلة، وإدارة التنمية وإشراك المواطنين؛

وإذ يعترف بالعمل الهام الذي تقوم به لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في إسداء المشورة له بهدف التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

وإذ يؤكد على الحاجة الملحة إلى معالجة أسباب الأزمات الأخيرة وعواقبها الاجتماعية والتحديات التي تطرحها أمام الحوكمة - بما فيها على سبيل الذكر لا الحصر

الأزمة المالية والاقتصادية العالمية - من أجل تعزيز دور الحكومات في بناء مؤسسات فعالة في مجال الإدارة العامة، وفي الموارد البشرية، والعمليات والأدوات الإدارية، وإشراك المواطنين في رسم السياسات؛

١ - **يحيط علما مع التقدير** بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورها التاسعة بشأن التحديات التي تواجهها الإدارة العامة والفرص المتاحة لها في سياق الأزمة المالية والاقتصادية وبشأن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٠، "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"؛

٢ - **يرحب** بتركيز اللجنة على "الحوكمة العامة من أجل تحقيق نتائج كفيلة بتحسين نوعية حياة البشر"، ولا سيما لتسريع خطى تحقيق خطة التنمية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، باعتباره موضوع برنامجها المتعدد السنوات للفترة ٢٠١١-٢٠١٣؛

٣ - **يرحب** أيضا بتوصية اللجنة المتمثلة في العمل، لدى مواجهة الآثار الاجتماعية المترتبة على الأزمة المالية والاقتصادية، على أن تكون الاستراتيجيات التي محورها الإنسان في صميم السياسات الحكومية، وأن يشارك المواطنون والمجتمع المدني أيضا مشاركة تامة في صياغة هذه السياسات وتنفيذها وتقييمها لزيادة كفاءتها وفعاليتها؛

٤ - **يرحب كذلك** بإعلان ليما لعام ١٩٧٧ بشأن المبادئ التوجيهية النازمة لقواعد مراجعة الحسابات وإعلان مكسيكو بشأن استقلال المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، اللذين استفادا من عمل المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الترويج لزيادة الشفافية والمساءلة وتحقيق الكفاءة والفعالية في تحصيل الموارد العامة واستخدامها بما يخدم صالح المواطنين؛ ويقترح وضع خريطة طريق لدمج هذه المبادئ في نهاية المطاف في القانون الدولي؛

٥ - **يدعو** الجمعية العامة إلى:

(أ) الاعتراف في جميع المداولات بهذا الشأن بأن الأزمة المالية والاقتصادية بينت الحاجة إلى الدور المركزي الذي تضطلع به الإدارة العامة والحوكمة العامة في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) الإقرار بأن المساواة بين الجنسين تظل هدفا هاما وأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح أداة فعالة للنهوض بتمكين المرأة، ما دامت مخاطر تلك الأداة تحت السيطرة؛

(ج) النظر في وضع إطار لإجراء مشاورات منتظمة بين لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة وفريق من الخبراء الاقتصاديين المستقلين، عملا بالفقرة ٥٦ (هـ) من القرار ٣٠٣/٦٣، مع الإقرار الواجب بأهمية الإدارة العامة وقدراتها على التنفيذ في إطار الإجراءات الدولية والحوار الدولي بشأن الأزمات وآثارها في التنمية؛

٦ - يشجع الدول الأعضاء على:

(أ) التسليم بأنه ينبغي إعادة تحديد وضع الحكومات والإدارة العامة ليتسنى لها تدبير الأزمات الاقتصادية والمالية وعواقبها الاجتماعية في البلدان المتضررة، وبخاصة لحماية الفئات الاجتماعية الضعيفة فيها، وتفادي وقوع تلك الأزمات في المستقبل؛

(ب) التسليم أيضا بأن آثار الأزمة قد شملت العالم بأسره، مما يستدعي وضع هيكل تنظيمي دولي جديد والاستفادة من الأمم المتحدة باعتبارها أفضل محفل لمعالجة هذه المسائل المتعلقة بالأزمات وبأنه ينبغي إجراء حوار عالمي بشأن الجوانب الأخلاقية في الأزمة، بما في ذلك العبء الجسيم الذي تلقي به على كاهل الإدارات العامة في البلدان الصغيرة والفقيرة، ولا سيما في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) صياغة استراتيجيات للخروج في الوقت المناسب من مرحلة الاستجابات الطارئة للأزمات، عند الاقتضاء، مع الاعتراف في الوقت ذاته بأن نجاح التكيف يتطلب تخطيطا استراتيجيا على المدى الطويل؛

(د) التسليم بالحاجة إلى تركيز خاص على دور الحكومة الإلكترونية في التنمية، وتحديد مصادر تمويل يمكن التنبؤ بها لمبادرات الحكومة الإلكترونية، على مدى فترة متعددة السنوات؛

٧ - يطلب إلى الأمانة العامة مواصلة:

(أ) إعطاء المكانة اللائقة للمبادرات الابتكارية للدول الأعضاء على صعيد القطاع العام من خلال الترويج ليوم الأمم المتحدة للخدمة العامة وجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة وتعزيزهما؛

- (ب) دعم مواصلة تطوير شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة من أجل بناء الشراكات وتبادل المعارف وأفضل الممارسات في مجالات الإدارة العامة؛
- (ج) المساعدة في تنفيذ خطة عمل جنيف للمرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات^(١) بشأن المسائل المتصلة بالحكومة الإلكترونية؛
- (د) مساعدة البلدان في تنمية الموارد المؤسسية والبشرية العامة وإدارة التنمية من أجل إيجاد حيز السياسات اللازم لصياغة الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتنفيذها بفعالية، وإشراك المواطنين إشراكا تاما، مع تركيز خاص على البلدان النامية وأفريقيا والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وأقل البلدان نموا؛
- (هـ) استكشاف السبل التي يمكن أن تجعل من هذه الأزمة فرصة لتعزيز الاقتصاد الأخضر والحلول التي تنخفض فيها انبعاثات الكربون من أجل التنمية، ولا سيما للبلدان التي لا تستطيع فعل ذلك بمفردها، وتقديم الدعم في الوقت ذاته لمجمل أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ؛
- (و) جمع البيانات عن المساواة بين الجنسين في سياق ميادين عديدة، وبخاصة ضعف تمثيل المرأة في الإدارة العامة والمناصب العليا في الخدمة العامة؛
- ٨ - **يطلب أيضا** إلى الأمانة العامة زيادة عمق ونطاق التدريب الذي تقدمه بالإنترنت وبدونه في مجال تنمية القدرات، ومواصلة دمج نواتجها وخدماتها في إطار حيزها المعرفي للإدارة العامة بهدف تحسين مساعدة الدول الأعضاء في إعادة تعريف إدارتها العامة وإصلاحها وتقويتها وتجديدها بوجه عام، وتقديم الخدمات العامة بوجه خاص، وفقا لاحتياجات تلك الدول.

(١) انظر A/C.2/59/3، الفصل الأول.

الفصل الثاني

تنظيم الدورة

ألف - مدة الدورة

١ - تتألف لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، المنشأة بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٥/٢٠٠١، من ٢٤ خبيراً يعيّنهم المجلس بصفقتهم الشخصية بناء على ترشيح من الأمين العام. وقد عقدت اللجنة دورتها التاسعة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

باء - الحضور

٢ - حضر الدورة ١٨ عضواً من أعضاء اللجنة، كما حضرها مراقبون عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية ومنظمات أخرى.

٣ - وحضر الدورة أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم: لويس ف. أغيلار بيانوييا (المكسيك)، وروينا بيثيل (جزر البهاما)، وفيتوريا دياس ديوغو (موزامبيق)، وميخائيل ديمترييف (الاتحاد الروسي)، وبين هاو (الصين)، وبان سوك كيم (جمهورية كوريا)، وفرانيسكو لونغو مارتينيز (إسبانيا)، وهيام نشاش (الأردن)، وبيتر أنيانغ نيونغو (كينيا)، وبول أوكويست (نيكاراغوا)، ومارتا أويانرتي (الأرجنتين)، وأوديت رامسينغ (جنوب أفريقيا)، وسيريورابو كيسافا راو (الهند)، وفاليريا ترميني (إيطاليا)، وغويندولين ويليامز (ترينيداد وتوباغو)، وسوزان ل. وودوارد (الولايات المتحدة الأمريكية)، وفيليب يو (سنغافورة)، ونجاة زروق (المغرب).

٤ - وبسبب الحظر المفروض على الطيران في المجال الجوي الأوروبي عقب ثوران بركان آيسلندا، لم يتمكن الأعضاء التالية أسماؤهم من الحضور: ميريديث إدواردز (أستراليا)، ووالتر فوست (سويسرا)، ومشتاق خان (بنغلاديش)، وجوزيف ديون نغوتي (الكاميرون)، وبياتريس مارغريت سائر (المملكة المتحدة)، ويان زييكوف (ألمانيا).

٥ - ويمكن الاطلاع على قائمة المراقبين الذين حضروا الدورة في موقع الشبكة الداخلية للأمم المتحدة (انظر <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un-dpadm/unpan038305.pdf>).

جيم - جدول الأعمال

- ٦ - كان جدول أعمال اللجنة في دورتها التاسعة كما يلي:
 - ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
 - ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
 - ٣ - التحديات التي تواجهها الإدارة العامة والفرص المتاحة لها في سياق الأزمة المالية والاقتصادية.
 - ٤ - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة.
 - ٥ - منظور الإدارة العامة بشأن تنفيذ الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها دولياً المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
 - ٦ - برنامج العمل المقترح وجدول أعمال الدورة العاشرة للجنة الخبراء.

دال - انتخاب أعضاء المكتب

- ٧ - يشغل الأعضاء التالية أسماؤهم مناصب أعضاء مكتب اللجنة خلال الدورة الحالية:
الرئيس:

لويس أغيلار بيانوييا (المكسيك)

نواب الرئيس:

بان سوك كيم (جمهورية كوريا)

والتر فوست (سويسرا)

بيتر أنيانغ نيونغو (كينيا)

المقررة:

سوزان ل. وودوارد (الولايات المتحدة الأمريكية)

الفصل الثالث

موجز وقائع الدورة واستنتاجاتها

ألف - أعمال اللجنة

٨ - في الجلسة الافتتاحية، رحب الرئيس بالنيابة، السيد أنيانغ نيونغو، بالخبراء وعرض موضوع الدورة الرئيسي وهو ”التحديات التي تواجهها الإدارة العامة والفرص المتاحة لها في سياق الأزمة المالية والاقتصادية“. والتحدي ثلاثي الأوجه: إخفاق المؤسسات التي تعتبر قوى دافعة لاقتصاد رأسمالي، وتنامي الشكوك حول قدسية القيم الليبرالية، وانعدام اليقين بشأن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها. فما الدور الذي ستضطلع به الحكومات والقيادات السياسية في التحديد الضروري للتصدي لهذه التحديات؟

٩ - وأعقب ذلك بيانان تمهيديان أدلى بهما على التوالي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيد حميدون علي، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، السيد شا زوكانغ، حددا إطار مناقشات اللجنة. وأكد السيد علي تزايد أهمية ”الزاهة والابتكار والإعلام“ باعتبارها الأسس الثلاثة لمستقبل الحوكمة ونحن نتعلم من الأخطاء السابقة ونحاول استعادة ثقة الناس. وشدد السيد شا على الفرص المتاحة للإدارة العامة في وقت تدنت فيه مستويات الثقة على نحو غير مسبوق لتقديم توصيات محددة بشأن الإصلاح المالي واستراتيجيات التواصل القيادي والتدابير الحكومية لمواجهة العواقب الاجتماعية الوخيمة المترتبة على الأزمة. ولم يؤكد الرئيس والمتكلمون على قيمة خبرات اللجنة المتنوعة فحسب ولكن أيضا على هدفها المشترك المتمثل في توفير تحليلات وتوصيات نزيهة بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي هي في جوهرها، مسألة حوكمة.

١٠ - واختُتمت الجلسة الافتتاحية ببيان موجز أدلت به مديرة شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية بشأن المسائل التنظيمية. وأوضحت تاريخ اللجنة، وولايتها وإجراءاتها وتشكيل جدول أعمالها، بما في ذلك اقتراحات محددة من الأعضاء المنتهية ولايتهم بشأن سبل تنشيط عمل اللجنة وتعزيز تعاونها مع الشعبة.

باء - التحديات التي تواجهها الإدارة العامة والفرص المتاحة لها في سياق الأزمة المالية والاقتصادية

١١ - حددت مذكرة الأمانة العامة (E/C.16/2009/2) وإسهامات أعضاء اللجنة الإطار العام لمناقشات اللجنة. فقد عرضت هذه المذكرة التحديات التي تطرحها الأزمة المالية

والاقتصادية العالمية الأخيرة أمام الإدارة العامة في مجالات القيادة وتنسيق السياسات والشفافية وأداء الخدمات العامة وسرعة التأثر وتنظيم القطاع المالي. كما حددت خمس فرص للإدارة العامة أوجدها الأزمة، وهي: (أ) بناء إدارة ومؤسسات وعمليات أكثر فعالية تتجه إلى تحديد المخاطر واتقائها وإدارتها؛ و (ب) إمكانية الارتقاء بمكانة الخدمة العامة؛ و (ج) تعزيز نظم ونهج الحكومة الإلكترونية المرتكزة على المواطنين في مجال تصميم السياسات ورصدها وتنفيذها؛ و (د) إعادة توجيه الإنفاق العام نحو الأولويات الإنمائية الطويلة الأجل، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والأهداف الإنمائية للألفية؛ و (هـ) زيادة التركيز على احتياجات العالم النامي.

تعزيز الحوكمة العامة لتعجيل الاستجابة على صعيد السياسات وتنسيقها

١٢ - قام السيد راو بتحليل الأصول الإيديولوجية للأزمة المالية والاقتصادية، بما فيها التحول في تصور دور الحكومات خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وما ترتب عن ذلك من نزعة إلى اعتماد الآجال القصيرة في مجال اتخاذ القرارات، وزيادة تأثر البلدان بسبب عولمة المال دون التنظيم، وخضوع الإدارة للمصالح الخاصة، ودور التكنولوجيا في انتشار الأزمة. ويتبين من الأمثلة الناجحة في إدارة الأزمة، أي نماذج الصين والهند وكندا، الدور الضروري لتنظيم المصارف والنظام المالي ورصدهما على الصعيدين الوطني والعالمي والحاجة إلى إعادة بناء الثقة في الحكومات عن طريق إرساء القيم الأخلاقية والنزاهة في العمليات العامة. وسوف يمنح إنشاء منتديات عالمية أكثر شمولاً للبلدان ذات الاحتياجات الإنمائية المختلفة، ولا سيما البلدان الصغيرة الحجم، المزيد من الوزن ومن القدرة على إسماع صوتها في عملية اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي.

١٣ - وقدم السيد أوكويست عرضاً يدعو إلى الاتعاض بأثار الأزمة المالية والاقتصادية، ورأى أن ما من بلد بمفرده يستطيع التصدي لهذه الآثار، بل إن جميع البلدان توجد على متن نفس المركب المتضرر من هذا التسونامي المالي. وشدد بالتالي على الحاجة إلى بنية عالمية جديد قائم على نهج شامل للحوكمة العامة، بمشاركة الأطراف الفاعلة على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي. وينبغي أن تستند خارطة الطريق لهذا البنية الجديد إلى مسألة مفادها أن المشاكل العالمية تستدعي حلولاً عالمية، وبالتالي تمويلاً عالمياً، وتوزيعاً محدداً على نطاق العالم، بما يؤدي إلى حوكمة عامة وعالمية فضلى، من قبيل إقامة نظم ضريبية عالمية وإدارة السلع، وصندوق عالمي لتحقيق الاستقرار، وصندوق عالمي للأسهم، ولجنة خبراء اقتصاديين تابعة للأمم المتحدة، فضلاً عن زيادة إيلاء الاعتبار للممارسات الإقليمية الحالية

التي من شأنها تحويل أسعار العملات الاحتياطية والمبادلات التجارية وتدفقات رؤوس المال، بما يفضي إلى مفاوضات عالمية.

١٤ - وناقشت اللجنة التي أقرت بفشل نظرية التنظيم الذاتي للأسواق وعدم ملائمة البنيان الدولي الحالي ثلاثة معايير رئيسية ينبغي أن تراعيها الإدارات العامة على صعيد العالم في أوقات الأزمة، وهي: (أ) ضرورة التركيز على الابتكار الاقتصادي والاجتماعي المؤسسي بدلا من فرط التشديد على المخاطر؛ و (ب) إيلاء أهمية للحكومة النشطة والتشاركية التي تفتح الباب أكثر للتشاور، مع جعل الديمقراطية المحلية جزءا من الحل؛ و (ج) إدراك فشل فكرة القواعد الذهبية للجميع وضرورة مراعاة اختلاف الأوضاع الوطنية والإقليمية.

١٥ - وتقصت اللجنة مسألة هياكل الحوكمة العالمية، فشددت على الحاجة إلى استعراض ترتيبات التمويل العالمية، ولا سيما بين المؤسسات المالية الدولية والبلدان النامية، والإصرار على زيادة تقديم المعلومات والتحلي بالشفافية فيما يتعلق بمصدر هذه الأموال وتقييمها. ومن الضروري، مع حماية مواطن قوة البنيان العالمي الحالي، الاعتراف بمكان ضعفه العديدة ومعالجتها، ومعالجة عدم المساواة التي تشوبها والإقرار بالحاجة إلى إجراء مناقشة عالمية بشأن مبادئ العدالة وأخلاقية المجتمع، التي أثارها التداعيات الاجتماعية للأزمة الحالية. وتجدد الإشارة إلى ضخامة العبء الملقى على كاهل الإدارة العامة في الاقتصادات الأصغر حجما والأكثر فقرا، وإلى أن الأمم المتحدة هي أفضل مكان ومحل للعمل على إيجاد حل شامل ومتوازن.

بناء القدرات القيادية في القطاع العام في سياق الأزمة المالية والاقتصادية

١٦ - أبرز العرض الذي قدمه السيد هاو الآثار التي خلفتها الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاد الصيني، والتدابير التي اتخذتها الحكومة للتصدي لها، وفعالية هذه التدابير. وشملت هذه التدابير (أ) زيادة كبيرة في الإنفاق الحكومي على مشاريع توفير سبل كسب العيش والهياكل الأساسية (الطرق والمساكن)؛ و (ب) التدابير المتعددة لتعزيز العمالة والحفاظ على الوظائف؛ و (ج) توسيع نظام الضمان الاجتماعي الأساسي، بما في ذلك المعاشات التقاعدية والتأمين الطبي لكبار السن. ورأى السيد هاو أن فعالية هذه الآليات هي ثمرة للقيادة التي تُعرف على أنها القدرة على التطوير والقدرة على التحسين.

١٧ - وعرضت السيدة زروق التحديات التي تطرحها الأزمة على الإدارة العامة وعلى القيادة (التي تتطلب القيام بخيارات صعبة في الوقت المناسب بشأن كيفية تغيير مسار الأحداث). ومن واجب القادة أن يقدموا معلومات موضوعية ونزيهة ومتوازنة بشأن تشخيص الأزمة وسياسات التصدي لها، والآثار المتوقعة، على الرغم مما تفرضه الأزمة من

قيود على الموارد. وهذا يفضي إلى (أ) تعزيز دور الإدارة العامة لمساعدة القادة على الوفاء بواجباتهم؛ و (ب) الاعتراف بالحاجة إلى وجود سياسات عامة اجتماعية واقتصادية وبيئية؛ و (ج) الدعوة إلى إعادة تحديد الشراكات بين القطاع الخاص والقطاع العام والأفراد.

١٨ - ورحت اللجنة بالتركيز على القيادة باعتبارها تدبيرا تصحيحيا للترعة المؤسسية التي سادت في العقدين الماضيين، إذ أثبتت الأزمة الحاجة إلى وضع الأولويات وتحديد تسلسلها، والدور الحاسم للموارد البشرية، ودورها التدريبية المتعددة الاختصاصات، وقدرتها على حشد شرائح المجتمع، والقدرة على إيجاد منظورات طويلة الأجل تتجاوز الدورة السياسية للديمقراطيات الانتخابية. إلا أن فعالية الاستجابة الصينية تظهر أوجه التباين الكبيرة بين البلدان التي لديها "فسحة مالية" والبلدان العديدة التي لا تملك هذه الموارد وتواجه عواقب اجتماعية خطيرة. غير أن توخي المركزية في التصدي للأزمة كرد فعل على فشل الأسواق غير المنظمة، وندرة القيادة والمهارات، تثير مسألة التوازن. لكن ما السبيل لمعرفة متى تجاوز المرء الحد في هذا الاتجاه أو ذاك؟ وخلال البحث عن توازن، كيف بوسع المرء أن يقنع دبلوماسيا القادة المسؤولين عن الأزمة بأن يعترفوا بدورهم ويقيموا دور إخفاق الدولة وإخفاقات الأسواق في التسبب بالأزمة؟

١٩ - إن اللجنة، التي خلصت إلى أنه لا غنى عن خدمة مدنية مهنية تنعم بالاستقرار والتدريب الجيد والأجور المجزية لكفالة إدارة فعالة في أوقات الأزمات وإعادة بناء ثقة المواطنين في دولتهم، حذرت من البحث عن حلول تبسيطية، وشجعت، بدلا من ذلك، على مراعاة الطابع المعقد للحكومة دعما للتخطيط الاستراتيجي الطويل الأجل وحشد جميع المواطنين وأكبر عدد ممكن من قطاعات المجتمع في عملية اتخاذ القرارات.

تقديم خدمات عامة محورها المواطنون

٢٠ - قدمت السيدة رامسينغ المزيد من التفاصيل عن الآثار المدمرة للأزمة المالية والاقتصادية على الحياة اليومية في العالم النامي لتدعيم الرأي القائل إن جميع الأنظمة الجديدة يجب أن تكون لصالح المواطنين وأن تسعى إلى تحسين معيشتهم.

٢١ - ورأت السيدة أوياناري أن الأزمة العالمية تتيح فرصا: (أ) لإيجاد ثقافة التعاون والتضامن على الصعيد الدولي؛ و (ب) إعادة التفكير في دور الدولة؛ و (ج) توسيع نطاق مشاركة المواطنين، ولا سيما على الصعيد المحلي. ويمكن للدور المتنامي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد المحلي أن يتيح الاستفادة بسهولة وحرية من المعلومات الحكومية، ويؤثر في مشاركة المواطنين، وفي الاستراتيجيات المبتكرة للسياسات العامة، من قبيل برنامج

تدقيق المواطنين الذي جرى في عام ٢٠٠٣ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي أثر في نوعية الممارسات الديمقراطية في البلديات الأرجنتينية.

٢٢ - واستعرض السيد أنيانغ نيونغو قدرات الدول في السياق التاريخي لطبيعة الدولة في البلدان الأفريقية منذ حقبة الاستقلال: الأمل والتنمية، ثم التكيف الهيكلي الذي أدى إلى التداعي المساوي للقدرة على أداء الخدمات وتفشي الفساد السياسي واضمحلال فكرة وجوب كون الإنسان محور التنمية. وعلى الرغم من التغييرات التي طرأت على طبيعة الدولة على مدى العقود الأربعة، تواصلت المعارك الثلاثة الأولى ضد الفقر والجهل والمرض. ومن نتائج التدني الهائل في نوعية التعليم جراء سياسات التكيف الهيكلي أن قلائل في البلدان الأفريقية يتمتعون بالمستوى التعليمي اللازم للاستفادة من الأدوات الإلكترونية (لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) للإدارة المتمحورة حول المواطنين. وعوضا عن ذلك، كان الحل هو نقل السلطة (وليس الموارد فقط) وفقا للمبادئ التالية لإعادة تكوين الدولة: بحيث تكون ديمقراطية سياسيا، ووطنية في مضمونها ومبادئها الاجتماعية، وإنمائية اقتصاديا.

٢٣ - وناقشت اللجنة أمثلة تبعث على التفاؤل في مجال الحوكمة التشاركية التي محورها الإنسان، من تطبيق اللامركزية في الإصلاحات الموزمبيقية الحالية ومجموعات المساعدة الذاتية في الهند إلى تزايد عدد الحالات المرشحة للحصول على جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة. وقد اقتضى الأمر الحالة الأرجنتينية لتبيان أن التغييرات البالغة الصغر كثيرا ما تكون عظيمة الأثر. غير أن الهدف ينبغي ألا يقتصر على زيادة المشاركة، بل يجب أن يشمل التمكين. وبالتالي، ما السبيل إلى بناء المواطنة بهذا المعنى؟ وتستشف من العقبات سبل لتعزيز مشاركة المواطنين في عمليات رسم السياسات. ويشمل ذلك (أ) إتاحة إمكانية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن الحكومة الإلكترونية لتعزيز مشاركة المواطنين؛ و (ب) التصدي لآثار أوجه عدم المساواة المتزايدة نتيجة العولمة في جوهر طبيعة الدولة؛ و (ج) إدارة الموارد البشرية والمالية للحكومات المحلية، ولا سيما النظام الضريبي وتقاسم الإيرادات بين الحكومات المركزية والمحلية؛ و (د) التكفل بمسائل التنسيق حين تتكاثر دوائر اتخاذ القرارات، بما في ذلك تحقيق التكامل الإقليمي (داخل بلد ما)؛ و (هـ) كفالة تنظيم دورات تدريبية لموظفي القطاع العام؛ و (و) شرح مفاهيم الخبراء عمليا للمسؤولين الحكوميين والمواطنين.

الشفافية والمساءلة

٢٤ - لاحظ السيد كيم الطابع المعقد للشفافية والمساءلة، والإصلاحات التي تجري في العديد من البلدان النامية والتحديات والمعوقات المتبقية، مثل النزعة التسلطية، والافتقار إلى

رأس المال الاجتماعي، وإلى الرصد والتقييم والمشاركة، والمكافآت والإجراءات التأديبية الصحيحة، والحلول الناشئة محليا. ولعل الأدهى هو عدم وجود القيادة القادرة على التغيير والإرادة السياسية اللازمتين في عملية التنفيذ.

٢٥ - وعرضت السيدة ترميني الطابع المعقد للشفافية الذي قد يتطلب إلى حد أبعد تغييرا في القيم وفي الرؤية. وتشكل هذه الأزمة فرصة لكي تستعيد الإدارة العامة ثقة المواطنين في الحكم باعتماد النموذج الجديد المتمثل في "الحكومة المفتوحة" حيث تصبح الحكومة أكثر خضوعا للمساءلة وأكثر شفافية. وفي النموذج القديم، المواطنون زبائن ومستهلكون للخدمات العامة، في حين أنهم شركاء أيضا في النموذج الجديد، وقادرون على الاشتراك في إنتاج الخدمات العامة والمشاركة في وضع السياسات. وتتصدر هذه الأدوار إمكانية الوصول إلى المعلومات، ونوعيتها، وإنفاذ القوانين، ومكافحة الفساد الذي يشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتجعل "دائرة الشفافية" الناجمة عن ذلك من الحوكمة التشاركية أمرا ممكنا، فيما تكتسي المعلومات المناسبة من حيث التوقيت والجديرة بالثقة أهمية حاسمة لاتخاذ القرارات بشأن السياسات الاقتصادية. واقترحت إيلاء الأولوية لقدرة: (أ) المكاتب الإحصائية الوطنية على إنتاج بيانات موثوق بها؛ و (ب) قدرة المؤسسات العليا المستقلة لمراجعة الحسابات على تعزيز المساءلة؛ و (ج) قدرة أمناء المظالم على كفالة الأصول القانونية؛ و (د) قدرة موثيق الخدمة العامة على كفالة رصد الأداء.

٢٦ - ورأى السيد لونغو أن الثقة العامة بقدرة الحكومات على مواجهة الأزمة بفعالية يتوقف على مدى تطبيق "الحكومة المفتوحة"، التي تتميز بالشفافية (حرية المعلومات، وقياس الأداء، وتوفير المعلومات لاتخاذ القرارات)، والإتاحة (سهولة وصول المواطنين إلى العمليات العامة)، والاستجابة (تجاوب الحكومة مع الأفكار والمطالب والاحتياجات الجديدة)، والمساءلة (إدارة التوقعات داخل الحكومة وخارجها) في الشؤون العامة. وتكتسي أدوات الحكومة الإلكترونية أهمية فائقة لتيسير وصول المواطنين إلى العمليات العامة، وتقليل النفقات، وتحسين تنسيق الخدمات، وتقليل التكاليف السياسية للتخفيضات في الميزانية وغيرها من التدابير غير الشعبية. والانفتاح - وهو ليس سلعة مطلقة يمكن أن تتعارض مع قيم عامة أخرى، مثل جودة الأداء، والمساواة الاجتماعية، والحق في الخصوصية، والتمثيل الديمقراطي - ضروري، إنما غير كاف لكفالة ثقة الناس في الحكومة.

٢٧ - ولاحظ السيد كرستيان إينير من البعثة الدائمة للنمسا لدى الأمم المتحدة، الذي تحدث باسم المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، أن الهدف الأساسي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات هو تعزيز المساءلة المستجيبة، وتحديدًا من خلال تزويد

الهيئات التشريعية والجمهور بالمعلومات المتعلقة بالأنشطة الإدارية للحكومات. ولذلك، يتعين أن تحصل المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات على ضمان الاستقلالية وأن تمنح الولاية القانونية بموجب القانون للتحقيق في التدابير المتعلقة بالاستجابة للأزمة من أجل أداء مهامها الرقابية بصورة فعالة. ولتلك الغاية، اقترح أن توصي اللجنة بأن تنفذ جميع الدول الأعضاء إعلان ليما بشأن المبادئ التوجيهية النازمة لقواعد مراجعة الحسابات وإعلان مكسيكو بشأن استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

٢٨ - وأوجز السيد كيم كلامه قائلاً إن فوائد الشفافية والمساءلة جلية، ولكن السؤال الصعب يبقى "كيفية" تحقيقها. وأضاف أعضاء اللجنة أن هناك عقبات تتمثل في ثقافة التكتم المناوئة للمجازفة التي تميز الإدارة العامة، وعدم وعي المواطنين بالحقوق في الحصول على المعلومات وفوائده، وتطبيق أدوات من قبيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحكومة الإلكترونية في السياقات التي تغطي فيها التقاليد الشفوية وإعطاء الأفضلية للاتصالات الشخصية. وركزت مناقشة "الكيفية" على نظم النزاهة، بما فيها الأدوات والعمليات الإدارية لتعقب الأعمال الإجرامية وكشفها ومعاقبتها، والحملات الإعلامية الموجهة للجمهور، وقواعد السلوك والدورات التدريبية لصالح الموظفين المدنيين والمحافظة بشكل سليم على السجلات. وعلى الرغم من ضرورة الوصول السريع إلى المعلومات السهلة الاستعمال والوجيهة وإدارتها من أجل إرساء شفافية الحكم وإخضاعه للمساءلة، لا يرتبط نجاحهما بالأنظمة والمؤسسات الرسمية فحسب، بل كذلك بالقواعد غير الرسمية، مثل المعايير الأخلاقية والقيم الديمقراطية والالتزام السياسي.

توفير الحماية الاجتماعية والمالية للفئات الضعيفة

٢٩ - إن شدة العواقب الاقتصادية للأزمة المالية والاقتصادية أصبحت مسألة اجتماعية حرجة تمثل تحدياً هائلاً للقطاع العام والحكومات، حسبما قال السيد أغيلار بيانويبا، رئيس مكتب اللجنة.

٣٠ - وأعلن السيد ديمترييف أن هذه الآثار الاجتماعية لا تزال إلى حد بعيد في طي المجهول، فهي لم تتكشف بالكامل بعد، إلى جانب كونها معقدة للغاية ولم يجر بعد تناولها بالبحث. فحدّد بناءً على ذلك إطاراً تحليلياً لحصر أنواع الضعف والوقوف على قدرة الحكومات على توفير الحماية الاجتماعية التي هي من الضرورات السياسية لمواجهة الأزمة. وأشار إلى كون قدرة الإدارة العامة عاملاً محدداً لاستجابة الحكومات للأزمة، فنبّه إلى وجوب التمييز بين استجابات الطوارئ القصيرة الأجل واستراتيجيات التطوير الطويلة الأجل

في مجالي بناء القدرات والتنمية، ونَبّه إلى أن استراتيجيات الخروج الحسن التوقيت لا تقل أهمية عن الانتقال بسرعة إلى نطاقات أكبر.

٣١ - وتختلف استجابات الحكومات تبعاً للملامح ضعفها، ولما يتوافر لديها من فسحة مالية، وما هو موجود بها من نظم للحماية الاجتماعية ومن قدرات في مجال الإدارة العامة. ويجب أن تكون الأدوات المختارة متماشية مع قدرات الحكومات، وألا تُغفل آليات الحماية الاجتماعية غير الرسمية بما لها من أهمية بالغة وما تتسم به من تنوع شديد، فهي عنصر ضروري لتكملة التشريعات والقدرات الرسمية. وذهب السيد دميترييف إلى أن الأدوات ذات الصبغة المؤسسية الأعمق سرعان ما تواجه ضائقات في أوقات الأزمات، وتتأثر بانعدام تطابق المعلومات، حتى في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان التي اجتازت المرحلة الانتقالية. وأكد السيد دميترييف أن نظم الحماية الاجتماعية ليست مؤهلة لمواجهة أوجه الضعف كما ينبغي (مثل ارتفاع مستويات الفقر وتنامي الاستبعاد) لأن المعاشات التقاعدية غالباً ما تراجعتها فلا تترك لها نصيباً كافياً من الموارد، أو لأن قيمها تكون أقل مما ينبغي، أو لأنه إما يغالي في توجيهها صوب فئات بعينها وإما توجه توجيهها غير دقيق، أو لعدم توافر أدوات ضرورية أخرى. ولتعزيز الحوكمة الدولية والتحرك الجماعي دور حيوي، فبما أن تضارؤ الفسحة المالية ظاهرة عالمية، ثمة تداعيات تتمخض عن حالات عالمية من الضعف وانعدام تطابق المعلومات.

٣٢ - وعبر وصلة التداول عن بعد، تناولت السيدة إدواردز المزايا والمساوي والآليات المبتكرة فيما يخص قدرة القطاع العام على توفير الحماية الاجتماعية في إطار السياسات المتمحورة حول المواطن. وبما أن الاستهداف أمر مكلف إدارياً، فقد ركزت على التحويلات النقدية المشروطة التي باتت تلاقى الآن تقديراً إيجابياً في كثير من البلدان رغم ما يوجه لها من نقد لإمكانية انعدام مشاركة المجتمعات المحلية في تنفيذها. وخلصت إلى أنه يلزم لتحقيق الفعالية في تدابير الحماية الاجتماعية أن تكون متكاملة مع السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية الأخرى وأن تكون دوماً جزءاً من عملية تعلم دينامية.

٣٣ - وأبرزت اللجنة أهمية الأبعاد السياسية والمؤسسية لكفالة توفير الحماية الاجتماعية لفئات الضعيفة. وتشمل هذه الأبعاد ما يلي: (أ) تعزيز القدرات العامة على التحرك السريع عند اللزوم؛ و (ب) وضع استراتيجيات خروج فعالة بعد اتخاذ التدابير الطارئة لمواجهة الأزمات؛ و (ج) إدراك عدم وجود استراتيجية خروج بالنسبة للبلدان التي لا فرق في الضعف فيها بين ظروف الأزمة والفقر العام ولا توجد فيها فسحة مالية، وإدراك ضرورة وضع مخططات تمويلية مبتكرة فيما بين بلدان الجنوب مثل البديل البوليفاري للأمريكتين؛

و (د) النظر إلى الأزمات باعتبارها فرصاً للابتكار في مجال القدرات والتنمية عبر سبل منها الاقتصاد الأخضر، وتشجيع إقامة منتدى للتعاون العالمي المتعدد الأطراف يكون فيه للبلدان الأفقر صوت أقوى عند التفاوض مع البلدان المتقدمة النمو. وأضاف السيد ديمترييف أن في تنوع البرامج الحكومية والبراعة المتجلية في تحركات بعض البلدان دلالة على أنه ليس هناك وضع مُعجز تماماً أو ميؤوس منه.

دراسة إفراية عن سنغافورة

٣٤ - استعرض السيد يو مراحل التنمية الاقتصادية في سنغافورة بدءاً من مرحلة التنمية القائمة على كثافة اليد العاملة، مروراً بمرحلة التنمية القائمة على كثافة رأس المال، ووصولاً إلى المرحلة الحالية التي هي مرحلة التنمية القائمة على المعلومات الكثيفة، وذلك بفضل تشجيع قطاعات جديدة بينما تضمحل قطاعات أخرى. وكان هذا التحول نتيجة للرؤية الاستراتيجية التي مفادها أن الاقتصاد القائم على كفاءة التكاليف فقط ليس بالاقتصاد المستدام في الأجل الطويل. وقد أطلقت سنغافورة حملتها البحثية في عام ٢٠٠٠ عقب اتخاذ الحكومة قرار اعتبار هذا المجال محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي في المستقبل. وأنشئ كل من مركز بيوبوليس للبحث والتطوير في مجال علوم الطب الحيوي (Biopolis) ومركز فيوجنوبوليس للبحث والتطوير في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائط الإعلام وعلوم الفيزياء والهندسة (Fusionopolis)، وهما مركزان للبحث والتطوير مختصان بإجراء البحوث في طائفة عريضة من المجالات العلمية، من التصوير الأحيائي إلى الإلكترونيات الدقيقة، وقد ساعدا بالفعل على تحقيق نمو كبير في الإنتاج الصناعي رغم الأزمة المالية والاقتصادية.

٣٥ - وأهم عناصر هذه الاستراتيجية الجديدة هو رأس المال البشري. فبينما تتواصل حملة ردم البحر لكسب أراض إضافية، فإنها تصطدم بعائق رئيسي هو الموهبة. وانطلاقاً من فكرة أن الموهبة مورد دولي، تنتهج سنغافورة حيال تنمية الموارد البشرية نهجاً يقوم على بناء رأس مال بشري متوسط الأجل وطويل الأجل في القطاع العام بواسطة برامج للمنح الدراسية الممنوحة للموهوبين من الشباب. كما تناول السيد يو في العرض الذي قدّمه كيف انتهجت سنغافورة في تعاملها مع الأزمة الاقتصادية العالمية نهجاً يتماهى مع هذا النهج.

٣٦ - ورحبت اللجنة بالعرض الذي قدمه السيد يو وناقشت السبل الممكنة لتطبيق الدروس التي تضمنتها في أماكن أخرى. ورداً على أسئلة عن الطريقة التي تمكّنت بها سنغافورة من اجتذاب المواهب الشابة من الخارج واستبقائها، وعن الكيفية التي أسهمت بها الإدارة العامة في هذا الصدد، وعمّا إذا كانت هناك حالة من "إجهاد النمو"، شدد السيد

يو على سخاء المزايا المالية والرواتب والمنح الدراسية وعلى طموح الشباب الذين يأتون من أماكن ذات ظروف أفقر بينما يتمتع الموظفون العامون في سنغافورة بمكانة راقية للغاية ويتقاضون رواتب سخية للغاية، وهو ما يفيد أيضاً في منع الفساد. وخلصت اللجنة إلى أنه في حين أن هذا المثال لا يسهل تقليده، فإن ثمة درسا واحدا قابلا للتعميم، ألا وهو أن النجاح يأتي كنتيجة لسياسة تتبجح، وأن سنغافورة في سعيها وراء رأس المال الدولي والمواهب الدولية قد اتبعت سياساتها هي المصممة تبعاً لأحوالها هي.

توصيات من أجل تعزيز الحوكمة العامة في سبيل الاستجابة السياسية السريعة والمنسقة

٣٧ - تؤكد اللجنة أن المشاكل العالمية تحتاج إلى حلول عالمية؛ فما من بلد قادر على إيجاد حلول للأزمة وحده. ولم تفلح المؤسسات الدولية القائمة في منع وقوع الأزمة. وبناء على ذلك، تحث اللجنة الدول الأعضاء على النظر في إقامة بنية جديدة بحيث لا يقتصر الأمر على عولمة النظام المالي، بل يشمل أيضاً عولمة التنظيم، وتحثها على الاستفادة من الأمم المتحدة كأفضل منتدى لمعالجة هذه القضايا المتصلة بالأزمة، وعلى بدء مناقشة عالمية عن جوانبها الأخلاقية وعن معايير العدالة وربط هذه القضايا بالضرورة الملحة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

توصيات من أجل بناء القدرات القيادية في القطاع العام في سياق الأزمة المالية والاقتصادية

٣٨ - تحث اللجنة الدول الأعضاء، لدى تعاملها مع الأزمة المالية والاقتصادية وآثارها، على التمييز بين الاستجابات الطارئة القصيرة الأجل والتخطيط والتحول الاستراتيجيين في الأجل الطويل. وهي توصي بوضع استراتيجيات للخروج في الوقت المناسب من مرحلة الاستجابة الطارئة، عند الاقتضاء، وبإدراك أن التكيف الناجح يتطلب تخطيطاً استراتيجياً طويلاً الأجل.

٣٩ - وتوصي اللجنة بأن تولي الأمانة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الاهتمام الواجب لعامل القيادة وللصفات القيادية الجديدة التي يلزم توافرها في أوقات الأزمات. وتحقيقاً لهذه الغاية، تشيد اللجنة بنموذج الإدارة العامة الجديد المعروف باسم "الحكومة المفتوحة"، بتركيزه على المواطنين كشركاء وكمنتجين مشاركين، بدلا من التركيز على "القيادة الحكومية" فقط.

٤٠ - وتوصي أيضاً بأن يدرك مقرر السياسات أن المواطنين في الغالب لا يفرقون بين الحكومة والدولة، وأن يوفر معلومات موضوعية ومتوازنة عن التشخيص والسياسات

والآثار المتوقعة، وقيموا صلات أوثق بين المواطن وعملية صنع القرار، ويكفلوا توافر مسار وظيفي في مجال الخدمة المدنية يتسم بالاستقرار والديمومة وجودة التدريب.

٤١ - وهي مع تسليمها بأنه في ظل ظروف الأزمات قد يكون من المغربي جعل السلطة مركزية، تحت الدول الأعضاء على ألا تسعى إلى حلول تبسيطية، بل أن تدرك مدى تعقد قدرات الدولة وتعزز أطرها التنظيمية بمبادئ النزاهة والمساءلة والشفافية وتجنب الاستحواذ على الدولة.

توصيات من أجل تقديم خدمات عامة متمحورة حول المواطن

٤٢ - تحت اللجنة الدول الأعضاء على الحرص على ألا يغيب عن أذهانها مقصد عملية التنظيم: ألا وهو المواطن ونوعية حياته. وهذا يشمل دعم تنمية الموارد البشرية في القطاع العام بهدف تطبيق الحوكمة المتمحورة حول المواطن، ودعم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحكومة الإلكترونية على نحو فعال في سبيل تعزيز مشاركة المواطنين.

٤٣ - وتوصي اللجنة الأمانة العامة بمواصلة التعريف بالأمثلة الجيدة للمبادرات المبتكرة لإشراك المواطنين من خلال جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة.

توصيات من أجل الشفافية والمساءلة

٤٤ - توصي اللجنة بأن يواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تشجيع وتعزيز هياكل وعمليات وأدوات الحوكمة المتسمة بالشفافية والخضوع للمساءلة، ولا سيما عن طريق الاستفادة مما توفره تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قدرة على التحول.

٤٥ - وتحت اللجنة الدول الأعضاء على تقديم تقارير منتظمة عما تتخذه من إجراءات للتعامل مع الأزمة المالية والاقتصادية بحيث يتاح للمواطنين المشاركة بصورة كاملة في إدارة آثارها والخروج منها وتستعاد ثقة المواطنين في الحكومة.

٤٦ - كما تشجع الدول الأعضاء على وضع معايير للسلوك وعلى الاضطلاع بأنشطة التدريب لتشجيع ثقافة الانفتاح في الخدمة المدنية، وإزالة الأمور التي تحفز على تجنب المخاطرة ومن ثم تعزز التكتّم، وتنظيم حملات إعلامية لتعريف المواطنين بحقوقهم في الحصول على المعلومات وبالتشريعات التي تسهل ذلك وبما يترتب على ذلك من فوائد تعم على الجميع.

٤٧ - وتوصي اللجنة بأن تواصل الأمانة العامة العمل على وضع تعريف واضح لدور إدارة المعلومات وتوليد المعارف في إدارة الأزمات وفي التنمية بوجه عام وتبيان هذا الدور على نحو مقارن، مع التركيز على الآليات الرسمية وغير الرسمية للإدارة العامة وإشراك المواطنين.

٤٨ - وتوصي اللجنة بأن تجري الأمانة العامة دراسة شاملة ومقارنة لبرامج الحماية الاجتماعية الموجهة للفئات الضعيفة إبان الأزمات، بما في ذلك تحليل الاستعداد المؤسسي للاستجابة السريعة ومواطن الضعف على المستويين الاقتصادي الكلي والعالمي والأشكال المبتكرة للتمويل بالنسبة للبلدان التي ليست لديها فسحة مالية أو شبكات أمان، من قبيل التضامن فيما بين بلدان الجنوب.

٤٩ - وتبحث اللجنة أيضا الأمانة العامة على النظر في الطرق المختلفة التي يمكن من خلالها لهذه الأزمة أن تشكل فرصة لتشجيع الاقتصاد الأخضر والحلول الإنمائية القليلة الانبعاث الكربوني، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي لا تستطيع الاعتماد على نفسها للقيام بذلك، مع القيام في الوقت ذاته بدعم يحمل أعمال الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ.

جيم - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة

٥٠ - عرضت الأمانة العامة مذكرة (E/C.16/2010/3) تسلط الضوء على الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها الأمانة العامة في عام ٢٠٠٩.

٥١ - وحددت المذكرة نطاق الأنشطة المزمع تنفيذها في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وتضمنت مقترحا للإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ حُدِّدَت فيه ثلاثة مجالات وظيفية رئيسية، ألا وهي: (أ) تنمية الموارد المؤسسية والبشرية في القطاع العام؛ و (ب) تطوير الحكومة الإلكترونية؛ و (ج) إدارة التنمية وإشراك المواطنين. كما دعت المذكرة اللجنة إلى استعراض أنشطة الأمانة العامة الرامية إلى مساعدة الحكومات على التغلب على ما يواجهها حاليا من تحديات على صعيدي الحوكمة والإدارة العامة، ولا سيما في سياق القضايا والأزمات الناشئة، ودعتها إلى الإفادة بانطباعاتها عن هذه الأنشطة. وسلّطت الضوء على الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة العامة لتبسيط وإصلاح عملياتها بحيث تنتهج نهجا تقوم على النتائج ويحركها الطلب مع التركيز بصفة خاصة على الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمل على تعزيز إدارة المعارف واكتسابها سعياً إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٢ - وقامت مديرة شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية بعرض الاستراتيجية الجديدة المعنونة "سبيل المضيّ قدماً" التي تتبعها الشعبة في مبادرة إصلاحها وحيال ما يواجهها من تحديات

رئيسية. وربطت بشكل مباشر بين المحاور الفنية الجديدة للشعبة والقضايا الرئيسية التي تواجهها الدول الأعضاء في ثلاثة مجالات، هي عصر المعلومات، والعالم في ظل آثار الأزمات، والعولمة، حيث يكتسي تبادل المعلومات والإدارة أهمية أساسية، فأوضحت كيف جرت تكملة عملية إعادة الهيكلة التنظيمية الداخلية بطرائق العمل المحسنة المرتكزة على أربع ركائز رئيسية هي: (أ) التدريب وإدارة المعارف؛ و (ب) الخدمات الاستشارية؛ و (ج) البحوث/التحليلات؛ و (د) الدعوة والتعلم. وختاماً، عرضت المديرية منتجات الشعبة الرئيسية، ومنها المنتج المعنون "الحيز المعرفي للإدارة العامة" الذي سيُطلق قريباً ليكون مركز الشعبة الفني والتقني والتثقيفي الجامع لمساعدة الدول الأعضاء على تلبية احتياجاتها الإنمائية فيما يتصل بالحوكمة والإدارة العامتين. وتتمثل مهام هذا المركز في: (أ) كفالة سهولة التعرف على المعارف ذات الصلة وسهولة الوصول إليها؛ و (ب) تسخير الإدارة العامة المدعومة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة التنمية؛ و (ج) الربط بين المعارف المتصلة بكيفية تحسين إدارة الشؤون العامة وخدمة المواطنين، وتوليد مثل هذه المعارف وزيادتها.

٥٣ - ورَحِّبَت اللجنة واحتفت بالتغيرات الإيجابية في اتجاه إعادة هيكلة الشعبة وإصلاحها، وقَدِّمَت عدة توصيات من أجل الإسراع بخطى تنفيذ استراتيجية "سبيل المضيّ قدماً". وحثت الشعبة على: (أ) إيلاء العناية الواجبة لما بين البلدان النامية من اختلافات، كالبلدان الصغيرة على سبيل المثال، وإدراك ضآلة حجم المعلومات المتوفرة عن بلدان الجنوب؛ و (ب) الربط بين مجالات التركيز الثلاثة من خلال التحليلات السياسية؛ و (ج) الدفع في اتجاه زيادة التعاون وتعميق التواصل بين جميع أصحاب المصلحة من خلال شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة؛ و (د) زيادة تأثيرها بالاستفادة من سائر المؤسسات الدولية والإقليمية التي تتوافر لديها موارد أكثر.

٥٤ - وعلى وجه التحديد، أوصت اللجنة بأن تركز الشعبة على البيانات الدقيقة والأصيلة والوجيهة وإنشاء قواعد بيانات تضمّ المؤشرات التي تهمّ مجال الإدارة العامة في ضوء المسائل التي تشغل الدول الأعضاء في الوقت الحالي، مثل: (أ) الحكومات المحلية وما تحصل عليه من موارد من الحكومة المركزية؛ و (ب) نسبة العاملين في القطاع العام إلى إجمالي عدد السكان، وفي توزيع مخصصات الميزانية للقطاع العام حسب مجال الخدمات؛ و (ج) المؤشرات التي تعكس نموذج الحكومة المفتوحة الجديد؛ و (د) العمليات والإجراءات الرامية إلى إعادة تحديد وضع القطاع العام في مجال التنمية؛ و (هـ) اتجاهات تنمية الإدارة العامة حسب البلد استناداً إلى المعايير ذات الصلة، مثل الشفافية والمساءلة وتقديم الخدمات المتمحورة حول المواطن.

٥٥ - ورحبت الشعبة بهذه الاقتراحات، وكرّرت الإعراب عن استعدادها لزيادة توثيق تعاونها مع اللجنة لتعزيز الشراكات بطريقة منهجية، وتطوير منتج مشترك بين الشعبة واللجنة، بالإضافة إلى تنظيم الاجتماعات والمناسبات. واعترفت اللجنة مع التقدير بأن منظمات دولية أخرى مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي والمحفل الاقتصادي العالمي، إلى جانب مجلة إيكونوميست (Economist)، تستخدم حالياً في تقاريرها مؤشرات دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية المتعلقة بالحكومة الإلكترونية، وهي من منتجات الشعبة. ورحبت اللجنة أيضاً بالمبادرة الجارية لتهيئة "الخيز المعرفي للإدارة العامة".

دال - منظور الإدارة العامة بشأن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي: تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٥٦ - عرضت الأمانة العامة مذكرة (E/C.16/2010/4) بعنوان "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمساواة بين الجنسين: فرص وتحديات جديدة للإدارة العامة في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية". وقد تضمنت المذكرة تحليلاً لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة والحوكمة العامتين كأداة تساعد على إتاحة فرص أفضل لحصول المرأة على المعلومات الحكومية وعلى ما يلزمها من خدمات اجتماعية وتساعد المرأة على المشاركة بفعالية أكبر في عمليات صنع القرار.

٥٧ - وخلصت المذكرة إلى أن تمكين المرأة ومشاركتها الفعالة في برامج الحكومة الإلكترونية لن يتأتيا ما لم تراعى الاعتبارات الجنسانية في المحتويات والنهج المدعومة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما لم تستهدف صراحةً إزالة أوجه عدم المساواة بين الجنسين. وأوصت بناء على ذلك: (أ) بوضع سياسات وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تضمن مشاركة المرأة وخبراء المسائل الجنسانية والمنظمات النسائية في جميع مراحل تخطيط السياسات والتشاور بشأنها وتنفيذها؛ و (ب) قيام الحكومات بتهيئة وتنفيذ وصيانة بيئة مواتية لصياغة سياسات الحكومة الإلكترونية المراعية للاعتبارات الجنسانية وتقييمها بشكل منهجي، بما في ذلك اتخاذ الترتيبات القانونية والتنظيمية والمؤسسية المناسبة؛ و (ج) كفالة التنسيق بين مختلف الاختصاصات لتحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الإدارة العامة؛ و (د) إشراك الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة في تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المراعية للاعتبارات الجنسانية في الإجراءات الإدارية؛ و (هـ) ربط برامج الإدارة العامة باستراتيجيات الحكومة الإلكترونية لإشراك النساء والرجال على السواء كأصحاب مصلحة في صياغة السياسات وتصميمها والتشاور بشأنها وتنفيذها.

٥٨ - وأشار رئيس مكتب اللجنة إلى أن تعميم المنظور الجنساني كثيراً ما يُختزل في صيغة بسيطة لعدد من الوظائف في القطاع العام، وهذا لا يذلل العقبات الثقافية التي تشكلها التقاليد الموروثة والتحيزات الاجتماعية التي تحول دون تحول المساواة بين الجنسين في الشكل إلى مساواة في المضمون.

٥٩ - وقامت الأمانة العامة المساعدة والمستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة باستعراض النتائج التي تحققت منذ اعتماد منهاج عمل بيجين لتمكين المرأة في عام ١٩٩٥، مشيرةً إلى أن المرأة قد تعرضت بشكل غير متناسب للآثار السلبية المترتبة على الأزمة المالية والاقتصادية. وسأقت بعض الأمثلة على ما أُحرز من تقدّم، فأشارت إلى (أ): زيادة فرص حصول الفتيات على التعليم؛ و (ب) وضع سياسات للتصدّي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ورصد ميزانيات صحية لزيادة المساواة بين الجنسين؛ و (ج) وضع الأطر القانونية والسياساتية والمؤسسية لوضع حد للعنف ضد النساء والفتيات؛ و (د) تحديد حصص لمشاركة المرأة في صنع القرار. وما زال هناك تخلف عن تحقيق كثير من الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة تلك المتعلقة بالفقر والبطالة والأمية، ولا يولى الاهتمام الكافي لأبعاد المساواة بين الجنسين في سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية. وعرضت بالتفصيل الأدوار المحورية العديدة التي يمكن أن تلعبها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحكومة الإلكترونية في تحقيق الهدف ٣، غير أنها نُبّهت إلى الحاجة إلى التنظيم والإدارة العامة لحماية النساء والفتيات ممّا قد يتعرضن له من انتهاكات كالاتجار بهن وسلب إمكاناتهن بطرق منها تعميق التنمية الجنسانية.

٦٠ - وأشارت السيدة بيثل إلى كون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العنصر التمكيني الرئيسي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والأهداف الإنمائية للألفية التي تتناول مسائل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجالات منها التجارة والحكم والتعليم، وأشارت بالتالي إلى أهمية وضع جداول الأعمال الوطنية للحكومة الإلكترونية وفقاً لذلك. ولكي يتسنى للمرأة الاستفادة من الحكومة الإلكترونية بفعالية، يلزم أن تكون سبل الوصول إليها مفتوحة وأن تكون ميسورة الكلفة وأن يكون محتواها ملائماً للثقافة وللنوع الجنساني وأن تكون مكيفة مع نمط حياتها اليومية في ظل تحملها عبئاً مزدوجاً يتمثل في عبء الأسرة وعبء العمل. وحثّت الأمم المتحدة على الارتقاء بهذه القضية إلى المستوى السياسي، خاصة وأن المرأة هي ركيزة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأن تدابير التصدي للأزمة تزامم سياسات الحكومة الإلكترونية.

٦١ - وبينت السيدة بونتسو سوزان ماتوميلو سيكاتلي (المراقبة)، من خلال حالة ليسوتو، فوائد الحكومة المحلية ونقل السلطة، بما فيها تيسير مشاركة المرأة في الحكم. ومع أن الحكومات المحلية لم تر النور إلا في عام ٢٠٠٥، فقد تم في ليسوتو تجاوز الهدف الذي التزم به أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتمثل في إعطاء المرأة تمثيلاً لا يقل عن ٣٠ في المائة، حيث بلغت نسبة تمثيلها ٥٨ في المائة في المجالس المحلية. وبالرغم من أنه ليس هناك بعد مجال لكفالة تراجع الممارسات الثقافية المنطوية على عدم المساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني وليس هناك استعداد لدى النساء لتولي المناصب القيادية حتى على الصعيد المحلي، فإن ما حققته المجالس المحلية من إنجازات في مجالات بناء الطرق وإدارة الأراضي من أجل الصالح العام وإكساب المرأة خبرة في مجال صنع القرار العام كلها يحمل دلالة على ما يمكن تحقيقه إذا ما أعطيت المرأة حظاً وافراً من المشاركة.

٦٢ - وركزت اللجنة في مناقشتها على تشجيع أمثلة من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، في بلدان مثل موزامبيق، والمغرب، والهند، والأرجنتين، والصين، وترينيداد وتوباغو، والبرازيل. وشددت اللجنة على السياسات التي تهدف إلى الحد من عدم المساواة بين الجنسين، وعلى الأسباب المؤدية إلى زيادة مشاركة المرأة في الحكومة وتقلدها المناصب التي تُشغل بالانتخاب وما يترتب على ذلك من نتائج إيجابية، وعلى ما ينتج عن ذلك من حاجة إلى برامج تدريبية مصممة خصيصاً للنساء، وعلى التمييز بين السياسات القصيرة الأجل وتلك الطويلة الأجل الكفيلة بتغيير المفاهيم والعقليات، مثل سياسات التعليم، وعلى ما لإتاحة سبل الحصول على المعلومات من دور أكيد في الكشف عن أوجه عدم المساواة في تنفيذ السياسات المتسمة بالمساواة في ظاهرها بهدف تحسين الممارسة في الواقع العملي. وجرى أيضاً تناول العقبات بالتفصيل، بما فيها أسباب عدم تيسر سبل استفادة المرأة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن الحكومة الإلكترونية، وما لذلك من تبعات على عمالة المرأة وآثارها على معدلات الخصوبة، لا على التمثيل السياسي فقط، وعدم التحرك بما فيه الكفاية لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وغيرها من الممارسات الضارة بصحة المرأة، والتي تنتقص بالتالي من تمكينها. وفي الوقت ذاته، فإن مجرد مناقشة جدول الأعمال هذا قد أحدث في كثير من البلدان تغييراً في الخطاب وولّد اعترافاً بأن مسألة المساواة بين الجنسين (في قضايا من قبيل الصحة الإنجابية والتعليم) مهمة للرجال كما هي للنساء، ومهمة للفتيان كما هي للفتيات، وقد أُحرز تقدّم بالفعل على صعيد القرارات المتعلقة بحجم الأسرة وبمستقبل الطفلة.

توصيات بشأن تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

- ٦٣ - توصي اللجنة بأن تظل المساواة بين الجنسين هدفا هاما وتكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة فعالة للنهوض بتمكين المرأة ما دامت مخاطر تلك الأداة تحت السيطرة.
- ٦٤ - وتحثّ اللجنة الدول الأعضاء على اتخاذ جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك سنّ التشريعات وإنفاذها، لحظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.
- ٦٥ - وتوصي اللجنة بإيلاء اهتمام أكبر لنقص تمثيل المرأة في الإدارة العامة، وخصوصا في الوظائف العليا في الخدمة المدنية، باعتباره جانبا مهملا في هدف تحقيق المساواة بين الجنسين.
- ٦٦ - وتوصي اللجنة بأن تضيف الأمانة العامة جمع البيانات ذات الصلة إلى حيزها المعرفي.
- ٦٧ - وترغب اللجنة في الاعتراف بالقيمة النقدية للأعمال المنزلية والرعاية الأسرية التي تتحمّل المرأة القسم الرئيسي من أعبائها باعتبار ذلك عنصرا هاما لتحقيق المساواة بين الجنسين.
- ٦٨ - وتوصي اللجنة بناء على ذلك بأن تضع الأمانة العامة منهجية للنظر في إدراج هذه القيمة في الحسابات القومية الرسمية.
- ٦٩ - وترغب اللجنة في الإشادة بالعمل الذي اضطلع به مكتب مشروع الأمم المتحدة لشؤون الحوكمة في جمهورية كوريا مع مركز شبكة المعلومات المتعلقة بالمرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بجامعة سوكميونغ النسائية بخصوص دراسات فردية قطرية عن المسائل الجنسانية والإدارة العامة.

هاء - الجلسة المعنية بالطرق الابتكارية لإثراء التعاون بين اللجنة والشعبة

- ٧٠ - استهلّ كل فريق من الأفرقة العاملة الجلسة بتقديم عرض عن مهمّته واستراتيجيته وبرنامج عمله وأنشطته.

١ - الفريق العامل الأول إدارة التنمية وإشراك المواطنين

٧١ - كان الشاغل الرئيسي الذي جرى تناوله في مناقشة الفريق العامل الأول هو مسألة ما يمكن تحقيقه في ظل محدودية الموارد وكيف يمكن قياس الأداء للحصول على "القيمة لقاء المال". وقد اشتمل هذا على مناقشة المزايا النسبية التي تمتاز بها الشعبة عن سائر المؤسسات التي تعنى بقضايا مماثلة، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وما تتسم به الأمم المتحدة من سمات حميدة (كالحياد والشمولية العالمية وما ينتج عنهما من شرعية)، والطرق التي يمكن من خلالها الاستفادة من الموارد غير المالية كالخيال والإبداع. وتُركت مسألة مهمة لتناولها لاحقاً بمزيد من النقاش، ألا وهي مسألة المواضيع ذات الأولوية خلال السنوات المقبلة في مجال إدارة التنمية. وشدد الرئيس على أن أهمية هذا الشكل الجديد القائم على اجتماع الأفرقة العاملة يكمن في إتاحة الفرصة للجنة للاجتماع بموظفي الأمانة العامة بغية استكشاف سبل تعزيز تأثير تحسين إدارة التنمية على تحقيق التنمية.

٧٢ - وكانت التوصيات الرئيسية للفريق العامل هي التوصية بإقامة صلات مع البرامج الموجودة في أماكن أخرى، مثل برنامج الابتكار في مجال الإدارة العامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط (والمنشور الذي تصدره عن الابتكار في مجالي الحوكمة والإدارة العامة)، وبالتركيز على أجهزة الإدارة العامة المحلية التي، على عكس نظيراتها الوطنية، تدرك أن الأجوبة والمعارف ليست في حوزتها وأنها تحظى بالقليل من الاهتمام، وهي من ثم تلتزم المشورة.

٢ - الفريق العامل الثاني تطوير الحكومة الإلكترونية/المتنقلة

٧٣ - أعرب الفريق العامل الثاني في المناقشة التي أجراها عن دعمه القوي لعمل الشعبة الذي يركز على المجالات التالية:

(أ) مشاركة أصحاب المصلحة، بما يشمل أساليب التفاعل مع الحكومات وتنسيق الأنشطة مع الشركاء الداخليين والخارجيين، والقطاع الخاص، والقطاع غير الربحي؛

(ب) تقييم نوعية النواتج؛

(ج) مصادر التمويل؛

(د) تنفيذ الأنشطة على نطاقات أكبر، مثل إعداد "نماذج للقواعد الدولية أو الإقليمية" لتطوير الحكومة الإلكترونية حسب القطاع؛

(هـ) الوسائل الكفيلة بإكساب الشعبة تخصصاً في مجال تطوير الحكومة الإلكترونية وضمان استمرارية البرنامج على مر الزمن، من خلال مذكرات التفاهم الإضافية التي تُبرم مع دول و/أو مجموعات إقليمية بعينها بخصوص تطوير الحكومة الإلكترونية على نحو مستدام.

٧٤ - وأوصى الفريق العامل بأن تعمل اللجنة والأمانة العامة على إذكاء الوعي بأنشطة الشعبة في مجال الحكومة الإلكترونية، ونَبّه إلى الحاجة إلى الموارد، على نحو ما اقترح في الفقرة ٦ (د) من مشروع القرار (انظر الفصل الأول أعلاه).

٣ - الفريق العامل الثالث

تنمية الموارد المؤسسية والبشرية في القطاع العام

٧٥ - تركّزت مناقشة الفريق العامل الثالث على فهم عمل الشعبة في هذا المجال، وعلى تحديد الطرق التي يمكن للجنة أن تثري من خلالها عملها، وتحديد توصيات عملية للشعبة. وشملت التوصيات ما يلي:

(أ) وضع نموذج عام لمدونات قواعد سلوك الخدمة العامة، استناداً إلى عملية تجميع وتحليل تجرى لهذا النوع من المدونات في ١٠٠ من الدول الأعضاء للإدراج في "الحيز المعرفي لإدارة العامة"، بحيث يشكل مبدأً توجيهياً مفيداً للبلدان التي ليست لديها مدونة؛

(ب) الاستفادة بقدر أكبر ممّا لدى أعضاء اللجنة من اهتمامات وخبرات خاصة إذ هم يقومون بدور أهل الرأي وسفراء الشعبة وفي إقامة الشراكات وتنفيذ الأنشطة في بلد أو منطقة ما؛

(ج) التفاعل مع أعضاء اللجنة خلال الدورات السنوية وما بعدها بما يشمل وضع بروتوكول لإضفاء الطابع الرسمي على التعاون والتفاعل على أساس التوقعات المتبادلة وما لدى الأعضاء من اهتمامات وخبرات خاصة وقدرة على التواصل الشبكي؛

(د) بناء متن من الدراسات الفردية التي يسهم فيها أعضاء اللجنة، وإبراز قصص النجاح من جميع أنحاء العالم تشجيعاً للحكومات على اعتماد النهج الناجحة والتصدي لما هو موجود حالياً من أحكام مسبقة كتلك المتعلقة بالبلدان الأفريقية.

واو - برنامج العمل وجدول الأعمال المقترحان للدورة المقبلة للجنة الخبراء والاستعراض الأولي لمشروع تقرير اللجنة

٧٦ - وافقت اللجنة على اعتماد برنامج متعدد السنوات للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ بشأن موضوع "الحوكمة العامة من أجل تحقيق نتائج كفيلة بتحسين نوعية حياة البشر". وسيكون لكل فترة ثلاث سنوات موضوعات فرعية مختلفة. والمواضيع الفرعية للدورة العاشرة هي: وضع إطار مفاهيمي؛ والحوكمة العامة من أجل تحقيق النتائج في بلدان ما بعد النزاع وما بعد الأزمات؛ وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة؛ وإدارة الأداء في مجال الحوكمة. وسيقوم خبراء مختارون من اللجنة بإعداد ورقات عن المواضيع.

٧٧ - ووافقت اللجنة على عقد دورتها العاشرة في الفترة من ٤ إلى ٨ نيسان/أبريل ٢٠١١، ووافقت أيضا على جدول الأعمال التالي لاعتماده من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٣ - الحوكمة العامة من أجل تحقيق نتائج كفيلة بتحسين نوعية الحياة:
 - (أ) الإطار المفاهيمي؛
 - (ب) بلدان ما بعد النزاعات وما بعد الأزمات؛
 - (ج) توفير الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة؛
 - (د) إدارة الأداء في مجال الحوكمة (مما في ذلك ما يتصل بالأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا في مجال التعليم، الذي هو موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١١).
- ٤ - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة.
- ٥ - جدول أعمال الدورة الحادية عشرة للجنة الخبراء.
- ٧٨ - واعتمدت اللجنة مشروع تقرير دورتها التاسعة.

قائمة الوثائق

رمز الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
E/C.16/2010/1	٢	جدول الأعمال المؤقت وتنظيم الأعمال
E/C.16/2010/2	٣	التحديات التي تواجهها الإدارة العامة والفرص المتاحة لها في سياق الأزمة المالية والاقتصادية
E/C.16/2010/3	٤	استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة
E/C.16/2010/4	٥	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمساواة بين الجنسين: فرص وتحديات جديدة للإدارة العامة في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية

